جريمة التنمر
قبيح سمين انتحر
فاشل سخيف شلون عايش
المحامي: مصطفى حسين الجوراني

تعريف التنمر

التنمّر هو ظاهرة عدوانيّة وغير مرغوب بها تنطوي على مُمارسة العنف والسلوك العدواني من قبل فردٍ أو مجموعة أفراد نحو غيرهم ، وتنتشر هذه الظاهرة بشكلٍ أكبر بين **طلّاب المدارس** ، وبتقييم وضع هذه الظاهرة يتبيّن أن سلوكيّاتها تتّصف بالتّكرار، بمعنى أنها قد تحدث أكثر من مرة، كما أنها تعبّر عن افتراض وجود اختلال في ميزان القوى والسّلطة بين الأشخاص ؛ حيث إن الأفراد الذين يمارسون **التنمّر** يلجؤون إلى استخدام **القوّة البدنيّة** للوصول إلى مبتغاهم من الأفراد الآخرين، وفي كلتا الحالتين، سواءً أكان الفرد من **المتنمرين** أو يتعرّض للتنمّر، فإنه معرّض **لمشاكل نفسيّة خطيرة ودائمة** .

وايضا يعرف التنمر هو إساءة استخدام الشخص **(المتنمّر)** لسلطته أو نفوذه في علاقاته مع الآخرين ، من خلال السلوكيات **اللفظية أو الجسدية** ، بمعنى آخر؛ ينطوي فعل التنمر على تسلّط فرد على فرد آخر بحجة أنه يمتلك الأفضلية سواء في **البنية أو الشخصية** أو مجال العمل أو غيرها، إذ يتخيل المتنمر نفسه إنسانًا قويًا بهذا الفعل. وهكذا، **يأخذ التنمر عدة أشكال** :

التنمّر السري: غير الواضح، وهنا لا يشعرك الشخص المتنمر بأنه كذلك، بل يتنمر عليك خفيةً، ربما بين الأصدقاء أو غيرهم. وقد يُظهر لك بعض التصرّفات التي تقلل من شأنك مثل الهمس للآخرين عليك، أو الإيماء باليد، أو التجاهل.

التنمّر العلني : ويأخذ هذا النوع عدة أشكال سنصنّفها في فقرة أنواع التنمر.

التنمّر اللحظي : **التنمّر اللحظي** يحدث في أي لحظة ، أي لا يكون المقصود من هذا الفعل شخصٌ بعين ذاته ؛ بل فقط إظهار هذه العادة السيئة وإخراجها للجميع. كمثال، **التنمّر على المارّة في الشارع** .

التنمّر بعيد المدى : وهذا **التنمّر** المتكرر والذي يكون غايته الأذية الواضحة للشخص ، سواء نفسيًا أو غير ذلك. كمثال أيضًا، **إخفاء سجلات رقمية أو صور** تخص شخص ما، **والتنمر عليه وتهديده بها أو بنشرها** .

يحدث **التنمر** بصورة عديدة في حياتنا وليس فقط داخل المدارس، إلا أنه حادثة متكررة بشكل خاص بين طلاب المدارس، وتحولت بسبب تضخمها الهائل ؛ إلى قضية نفسية يجب حلها لأنها توقِع ضحيتها في **مشاكل نفسية ربما لن يخرج منها حتى بعد البلوغ** .

يعريف التنمر الإلكتروني هو تنمر باستخدام التقنيات الرقمية، ويمكن أن يحدث على وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات المراسلةومنصات الألعاب والهواتف المحمولة، وهو سلوك متكرر يهدف إلى **إخافة أو استفزاز المستهدفين به أو تشويه سمعتهم** . [١]

---

(١) المحامي مصطفى حسين الجوراني

اسباب التنمر

١. **المتنمّر كان ضحية تنمّر**. كثير من المتنمّرين كانوا ضحية تنمّر أنفسهم، مما جعلهم يشعرون بعدم القيمة والغضب وبالتالي أصبحوا يرمون هذا التنمّر على غيرهم.

٢. **الوحدة** . الشعور بعدم الأهمية والوحدة قد يولّد التنمّر بهدف اكتساب الاهتمام والشعور بالقوة. حتى وإن كان المتنمّر ينتمي الى مجموعة، فهذا لا يعني أنه يشعر بالانتماء والأهمية لهذا يحاول إيجادها عبر التنمّر على الآخرين. اقرأ أيضا هل قلة قضاء الوقت مع ابني له صلة بالتنمر؟

٣. **المشاكل المنزلية** . كثير من المتنمّرين يعانون من اضطرابات في منازلهم مثل التعنيف اللفظي والجسدي والجنسي والعاطفي وغيرهم مما يدفعهم للتنمّر على الآخرين بغية سكب غضبهم المكبوت. في هذه الحالة من المهم أن نعلم أن المتنمّر هو أيضًا ضحية.

٤. **عدم تقدير الذات** . إن كان الشخص يشعر بعدم القيمة (غير جميل، غير ذكي، غير مستحق، غير قادر ماديًا..) فإنه يحتاج إلى الشعور بأنه أفضل من ذلك وأسهل طريقة له هي عبر الحطّ من الآخرين مما يدفعه للتنمّر.

٥. **الغيرة** . إذا كان المتنمّر يعاني من الغيرة من أحد ما فغالبًا ما سيحاول صبّ غيرته وانزعاجه على ذلك الشخص. غالبًا ما يكون سبب الغيرة شهرة الشخص الآخر أو مستواه الاجتماعي.

٦. **الانتماء إلى مجموعة من المتنمّرين** . وهذا يكسب المتنمّر المزيد من القوة بفضل دعم فريقه له.

٧. **التعجرف** . بعض المتنمّرين يعانون من التكبّر والتعجرف ما يجعلهم يعتقدون أنهم أفضل ما حدث في العالم وبالتالي يتنمّرون على كل من هم دون مستواهم.

٨. **الرغبة في التأثير**. بعض المتنمّرين يرغبون بكسب إعجاب الآخرين عبر إضحاكهم وتسليتهم من خلال التنمّر على غيرهم.

٩. **رؤية الآخر مختلف** . بعض المتنمّرين يتنمّرون لمجرد أنهم يرون الشخص الآخر مختلفًا عنهم، وهم سيشيرون إلى هذا الاختلاف علنًا بطريقة ساخرة بهف التنمّر. [١]

[١] المحامي مصطفى حسين الجوراني

التنمّر الإلكتروني وآثاره على حقوق الإنسان

يتفق معظم المتخصصين في مجال الصحة على أن الإجهاد هو العامل الأكبر الذي يؤثر على معدل الوفيات في المجتمع الحديث. ويمكن أن يكون للإجهاد، إذا تركت بدون علاج، آثار ضارة على كل من الصحة البدنية والعقلية، ويمكن أن يؤدي إلى ظروف صحية مثل أمراض القلب والأرق والاكتئاب. ولا عجب أن يصل الإجهاد إلى مستويات وبائية عندما ينظر المرء إلى الحجم الهائل من المحفزات التي تصل إلى وعينا على أساس يومي، ناهيك عن المطالب المتزايدة في عصرنا والتغيرات المتقلبة في النظم السياسية والاقتصادية.

فعلى المستوى المجتمعي، غالباً ما يتم النظر إلى الإجهاد على أنه قضية تؤثر حصراً على البالغين، مع استبعاد الشباب في كثير من الأحيان من دائرة المحادثة. ومع ذلك، فإن الشباب يتعرضون لضغوط هائلة للنجاح أكاديمياً، حيث أن الامتحانات تزداد صعوبة وتكراراً. كما أن تزايد جموع المواهب العالمية وعدم اليقين الاقتصادي يسهمان في زيادة الضغوط على الشباب لكي ينجحوا ولكي يقوموا بالتنافس مباشرة مع أقرانهم.

وبصرف النظر عن الضغط الأكاديمي، فإن الشباب لديهم قضايا أكبر للتعامل معها: تحويل مستويات الهرمون، ومسائل الهوية وممارسة حياتهم علناً عبر الإنترنت.

الهوية الرقمية هي مفهوم جديد نسبياً، لذلك ليس هناك سابقة حقيقية يمكن تتبعها فيما يتعلق بدمج التكنولوجيا في حياتنا اليومية وسبل التمييز بين شخصياتنا على الإنترنت وشخصياتنا الواقعية خارج الإنترنت. وبينما تعتبر الإنترنت أداة قوية يمكن استخدامها لربط الاشخاص والمجتمعات المتشابهة من الناحية الفكرية، إلا أنها تستخدم في كثير من الأحيان كمنصة للتشهير والمضايقة وإساءة معاملة الناس داخل حرم منازلهم.

تشير الأبحاث إلى أن ما يصل إلى ٧ من كل ١٠ شباب قد تعرضوا للإساءة عبر الإنترنت في مرحلة ما.١ غالباً ما يعامل مصطلح "التنمر الإلكتروني" كظاهرة متميزة، ولكنه امتداد للتنمر الذي يعتبر مشكلة قديمة. فالتنمر يعود إلى النزعات الاجتماعية الخفية للأحكام المسبقة والتمييز، وغالباً ما يؤثر على الأشخاص الذين يتمتعون بخصائص محمية كالعرق والدين والحياة الجنسية والهوية الجنسانية والإعاقة، أكثر من غيرهم.

تقليدياً، كان التنمر يتركز حصرياً في محيط البيئة التعليمية، مع بقاء بيت المرء كملاذ آمن. ولكن اليوم، من الممكن أن يتعرض الشاب للتنمر ليس فقط في المدرسة ولكن أيضاً في سيارة العائلة أو في المنزل،

وعند تواجده بمفرده في غرفة نومه، وحتى في حضور الآباء أو أولياء الأمر دون أن يكون هؤلاء البالغين على علم أبداً بما يحدث. وبعد أن أصبحت تكنولوجيا الاتصالات تشكل جزءاً لا يتجزأ من الحياة العصرية، فإن بعض الشباب لديهم فرصة ضئيلة جداً للهروب من الإساءة، ويبقى العديد منهم في حالة مستمرة من التوتر والقلق. واحد من كل ثلاثة ضحايا للتنمر قد تعرض لاذى ذاتي من جراء ذلك، وأقدم ١ من كل ١٠ على محاولة الانتحار.٢

وقد وُجِدَ على نحو دائم أن واحداً تقريباً من كل إثنين من الشباب الذين تعرضوا للتنمر لم يخبر أحداً أبداً بذلك، بدافع الخوف أو الحرج أو عدم الثقة بأنظمة الدعم. إن سوء المعاملة، سواء كانت على الإنترنت أو خارجها، تترك أثراً مدمراً على الصحة النفسية والجسدية للشباب، وتولد موجات إضافية من الإجهاد.

على مدى فترة استغرقت أربع سنوات، وبعد تحليل ١٩ مليون تغريدة، وجد تقرير " Ditch the Label and Brandwatch" أن هناك ما يقرب من ٥ ملايين حالة من حالات كراهية النساء على تويتر وحده. وقد وجد أن إثنين وخمسون بالمئة من إساءات كره النساء المسجلة قد كتبت بواسطة نساء، وغالباً ما استهدفت المظهر والذكاء والتفضيلات الجنسية للنساء الأخريات. ووجد التقرير أن هناك ٧,٧ ملايين حالة من حالات العنصرية، و٣٩٠,٢٩٦ حالة من رهاب المثلية، و١٩,٣٤٨ رسالة تتعلق برهاب المتحولين جنسياً قد تم إرسالها على تويتر.٣ وقد تم فحص البيانات العامة فقط، لذلك عندما يتم استنتاج الأرقام من الإنترنت بأكملها لتشمل قنوات الاتصال العامة والخاصة على حد سواء، فإن مستوى خطاب الكراهية على الإنترنت سيكون ساحقاً.

وبالنسبة لنا جميعاً، فإن هويتنا مقدسة وهي شيء نقضي حياتنا كلها في صياغته وتطوره. بالنسبة للشاب، فإن الهوية مزاجية وتمثل شيئاً لا يزال غير مكتشف إلى حد كبير. تأتي تأثيرات الهوية إلى حد كبير من الخصائص المحمية، وعلى هذا النحو، يعلق الشباب أهمية كبيرة على هويتهم الدينية والثقافية، أو جنسهم، أو هويتهم الجنسانية، أو إعاقتهم. وغالباً ما تستخدم هذه الخصائص للتنمر على شخص على الإنترنت. ويولد الإيذاء في أغلب الأحيان استياءً داخلياً لذات المرء. ومن المرجح للشاب الذي يعاني من العنصرية على الإنترنت أن يعتبر لونه مشكلة، وقد يرغب في تغيير هذا الجانب من نفسه من أجل تجنب سوء المعاملة.

ووجد نفس التقرير أنَّ أولئك الذين يناقشون السياسة والرياضة على الإنترنت هم الأكثر عرضة لتلقي إساءة على تلك المنصة، مما يسلط الضوء على ثقافة التعصب وعدم الاحترام تجاه عدم تجانس الآراء. إن نوع الخطابة المستخدمة طوال الحملة الرئاسية لعام ٢٠١٦ في الولايات المتحدة الأمريكية قامت بتطبيع السلوكيات المسيئة إلى حد ما وأرسلت رسالة واضحة: أنه من المقبول أن نهاجم رقمياً أولئك الذين لديهم منظور أو رأي مختلف. وهذا يقوض الحق في حرية التعبير الذي ينبغي أن نملكه جميعاً،

ويهيئ بيئة يتم فيها قمع حق التعبير عن الذات بالنسبة للآخرين - الذين هم في كثير من الأحيان فئات مهمشة.

يعد التنمّر القائم على المظهر أحد أكثر جوانب إساءة الاستخدام شيوعاً على الإنترنت وخارجها. ففي عالم مزدحم، يسوده هاجس المشاهير، يقع الشباب تحت ضغوط هائلة من وسائل الإعلام والمؤثرين والمحتوى الإعلامي الذي يستهلكونه للظهور والتصرف بطريقة معينة. إن قيمة الجاذبية هو شيء يتم تعلمه وإعادة تأكيده باستمرار في سن مبكرة جداً، لذلك تزداد القضايا مثل اضطراب التشوه الجسمي، واضطرابات الأكل بينما يتطلع الشباب ليبدو وكأنه نسخة معدلة من نماذج القدوة التي يرونها في وسائل الإعلام. في استبيان حديث لمؤسسة "Ditch the Label"، تبين أن واحداً من كل إثنين من الشباب يرغب حالياً في المضي قدماً في استخدام وسائل مثل الجراحات التجميلية لتغيير مظهره.٤

كما يلجأ العديد من الشباب إلى وسائل التواصل الاجتماعي للبحث عن المصادقة من قِبل أقرانهم. ويعتبر هذا الاتجاه إشكالية لأن الثقة بالنفس واحترام الذات تصبح سمات مشروطة يتم تعريفها بشكل كبير من منظور خارجي. كما أنه يجعل الشباب عرضة للإهانات القائمة على المظهر على الإنترنت، ويخلق ثقافة سطحية من القيم القائمة على المظهر. وقد حدثت زيادة على الإنترنت في الثقافات الفرعية للمجتمعات التي تشارك صور الناس وتقيّم مستوى جاذبيتهم. وكثير من الشباب يشتركون طوعاً في هذه المجتمعات على أمل أن يتم تقيّمهم، مع وضع احترامهم للذات على المحك. ولسوء الحظ، ليس من غير المألوف أن يتم نشر الرسائل المسيئة، ومهاجمة مظهر الشخص، سواء بعلمه أو بدون علمه.

يقوم الإنترنت بفرض تحديات فريدة فيما يتعلق بسوء المعاملة. فعلى سبيل المثال، لا توجد قيود جغرافية على العضوية أو الاتصال؛ فمن الممكن الآن لشخص ما أن يتلقى إساءة تتعدى مجتمعه الواقعي خارج الإنترنت. وكثيراً ما يقمع التنمّر الإلكتروني كرامة المتلقين بطريقة علنية بشكل لا يصدق، حيث يستطيع الآخرون المساهمة في السخرية وتقييمها من خلال التروّق والرد على المحتوى المسيء والمشاركة فيه.

لا يأتي كل التنمّر الإلكتروني من قبل الناس الذين يعرفون المتلقي؛ وغالباً ما يتم إرساله من مجهول، مما يترك مزيداً من الآثار على التحقق من سوء المعاملة خارج الإنترنت أيضاً. يمكن للتنمّر الإلكتروني المجهول أن يقوض إلى حد كبير الشعور بالثقة والأمان بالنسبة لأولئك الذين يتلقونه، لأنه يصعب إثباته دون تدخل السلطات التي نشأ فيها واقعة سوء المعاملة. ويمكن أن يخلق حالة من جنون الشك والاضطهاد، وغالباً ما يكون أقوى من سوء المعاملة من شخص ما معروف للضحية.

وفي الحالات الأكثر تطرفاً للتنمّر الإلكتروني، تَعَرَّض الأمن الشخصي للمتلقين وخصوصيتهم للخطر من خلال المشاركة غير المصرح بها لمعلوماتهم الشخصية، مثل عنوانهم ورقم هاتفهم والتفاصيل الأسرية الحميمة التي تخصهم. "الانتقام الإباحي" هو مصطلح يستخدم لوصف فعل مشاركة المحتوى الإباحي الذي يتضمن شخص ما دون موافقته في محاولة للتشهير به وإحراجه علناً ولدى أصدقاءه وأفراد أسرته المقربين. وقد تم اتخاذ خطوات لإدخال عقوبات قانونية أشد صرامة ضد الانتقام الإباحي، حيث يمكن أن يكون لهذا الفعل آثار مدمرة على ضحايا هذا النوع من سوء المعاملة. على المستوى المجتمعي، غالباً ما يتم إلقاء اللوم على ضحايا الانتقام الإباحي بسبب سوء معاملتهم لأنفسهم، ويقال لهم أنه لم يكن يتعين عليهم أبداً القيام بإرسال صورهم أو مقاطع الفيديو العارية الخاصة بهم. ويشكل ذلك تحدياً لأنه يزيد المشكلة تعقيداً ويبرر في الأساس سلوك المعتدي. وهو يوسم استكشاف الحياة الجنسية بالعار، والتي ينبغي أن تكون عنصراً صحياً في العلاقات الحديثة.

إن وجود الإنترنت أدى إلى تآكل الحواجز الاجتماعية والاقتصادية التاريخية التي تحول دون الاتصال، مما أتاح الوصول إلى أي شخص عبر الإنترنت - من الأصدقاء والعائلة إلى المشاهير وقادة العالم. إن قنوات الاتصال المفتوحة هي عموماً جيدة للنهوض بالإنسانية، لأنها تشجع على المزيد من التعاون والتعلم المشترك. ولكن الآن، يمكن لأي شخص لديه وجود في مواقع التواصل الاجتماعي أن يكون عرضة للتنمّر الإلكتروني وسوء المعاملة عبر الإنترنت. إن الطبيعة الشفافة والفيروسية للإنترنت لديها القدرة على تغيير مزاج الأشخاص وحتى مصيرهم على المدى الطويل في غضون بضع ثوان، بغض النظر عَمَّن هم أو عن تجارب حياتهم. أما بالنسبة لنماذج الأدوار المجتمعية، فلا يتعلق الأمر بعملية تعلم كيفية منع التنمّر عبر الإنترنت بقدر تعلقه بتعلم كيفية التعامل معه بطرق إنتاجية وتمكينية، دون السماح للإساءة الفعلية أو الاستباقية بقمع أفكارهم أو سلوكياتهم.

لكل شخص الحق في الحريات المدنية والعيش حياة كريمة في مساواة مع الآخرين. من الأهمية بمكان إعادة صياغة المسألة لفهم أن الشخص لا يساء إليه أبداً بسبب عرقه أو جنسه أو دينه أو إعاقته، على سبيل المثال. بل يتعرض الشخص للتنمّر بسبب الموقف السلبي للمعتدي أو ظروفه. ويتمثل الفرق الرئيسي في أن المواقف والظروف يمكن أن تتغير بمستويات مناسبة من الدعم والتعليم. فالهوية ليست شيئاً يمكن أن يتغير أو يتأثر بالسلوك المسيء، ولا ينبغي لأحد أن يحاول أبداً القيام بذلك.

ويجب تشجيع الشباب على التعبير عن أنفسهم بحرية، وممارسة حقوقهم في جميع البيئات رقمية كانت أو غير رقمية. ويجب تمكينهم من المساهمة في مجتمع ديمقراطي وعالمي من خلال مشاركة أفكارهم وآرائهم دون مهاجمة الآخرين الذين لديهم آراء متباينة.

إن العالم الذي يتصف بالعدالة والإنصاف حقاً يتطلب ثقافة من الاحترام والتفاهم المتبادل. إن العالم المترابط يتطلب وجود معايير اتصال يلتزم بها الجميع. ومع وضع هذا الهدف بعين الاعتبار، فلا تزال أمامنا رحلة طويلة.

التنمر المدرسي

يمكن وصف التنمر المدرسي بالعديد من الطرق المختلفة، والتي قد تشمل العنف الجسدي مثل الركل أو الضرب أو تمزيق الشعر، وقد تنطوي فقط على الشتائم أو العزلة عن المجموعة أو تحميل (تعديل) صور شخصية للضحية بشكل غير قانوني عبر الإنترنت، ويتم الإساءة إلى الفتيات خاصة بطرق قد لا يلاحظها الأشخاص الآخرين على الفور ولكنها تؤذيهن بشدة.

يمكن لأي شخص أن يصبح هدفًا لأعمال التنمر، لذلك لا جدوى من لوم نفسك والبحث عن الأسباب، حيث لا تنتهي أعمال التنمر بالضرورة حتى لو حاول الأشخاص المستهدفون تغيير أنفسهم وفقا لما يطلبه المتنمرون،على سبيل المثال، عندما يفقد شخص بدين الوزن، فقد يجد المتنمرون سببًا جديدًا لإساءة معاملة الطلاب المستهدفون أو البدء في الإساءة إلى طالب آخر، ولا توجد أية أسباب فعلية على الإطلاق تبرر أعمال التنمر والترهيب داخل المدارس.

في الماضي، كان يُعتقد أن المتنمرين يمارسون أعمال الترهيب والتخويف لأنهم يعانون من تدني احترام الذات، أما في الوقت الحاضر تعتبر الحاجة إلى إثبات الشخص المتنمر لذاته وتأكيدها هي السبب الأكثر احتمالا وشيوعًا، وقد تكون ممارسة أعمال التنمر وسيلة أيضًا للتعامل مع المشاعر السلبية لدى الشخص، كما قد يكون المتنمر نفسه ضحية سابقة لأعمال الترهيب والعنف، وعلى الرغم من ذلك عادة ما تُظهر ضحايا هذا السلوك المزيد من التعاطف والمودة أكثر من غيرها، وتكون هذه الخصائص مفيدة جدًا في مرحلة البلوغ إن لم يكن في وقت أقرب، وعلى الأرجح يكون ضحايا التنمر أشخاصًا وأصدقاءً جيدين للغاية بالفعل في مرحلة الطفولة.

يجب أن تتوقف أعمال التنمر والترهيب، ليس فقط بسبب الضحية ولكن أيضًا من أجل المتنمر نفسه، حيث تشير الدراسات إلى أن المتنمرين أنفسهم من المحتمل أن يكونوا أكثر فشلاً في الحياة في وقت لاحق، على سبيل المثال، هم أكثر الأفراد عرضة لارتكاب جرائم في سن مبكرة عن غيرهم، كما قد يواجه ضحايا التنمر صدمات من شأنها أن تؤثر عليهم في مرحلة البلوغ.

يعد التعرض للإساءة أمرًا صعبًا، حيث يتعرض العديد من الأطفال للإيذاء يوميًا في المدرسة، وهو أمر يعد جريمة بشكل تلقائي إذا حدث بين البالغين، وفي الوقت الحاضر، يتم التعامل مع التنمر الجسدي بصورة أكثر ملائمة على الأرجح عن ذي قبل، يجب اللجوء إلى الشرطة بشأن المسائل التي تتعلق بالعنف، كما أن يعد الاعتداء اللفظي والتلاعب والاستغلال والاستبعاد من المجموعة أيضًا من الأشكال الشائعة جدًا للتنمر، لذا ينبغي أن يكون المعلمين والآباء والطلاب الآخرين قادرون على التصدي لها.

الأدوار في التنمر المدرسي

الضحية: الطالب الذي يتعرض للتنمر مرارًا، ويندرج تحت هذا السلوك الأفعال التالية: الضرب أو تمزيق الملابس أو الشتائم أو تدمير المتعلقات أو التعليق سلبًا عبر شبكة الإنترنت.

المتنمر: هو الشخص الذي يبدأ أعمال التنمر وربما يشجع آخرين على ممارستها أيضًا.

مؤيدو المتنمر: لا يبادروا بأعمال التنمر بأنفسهم ولكن قد يشاركوا فيها، ويمكن أن يكونوا بمثابة جمهور للمتنمر يشجعونه ويضحكون على أفعاله، وقد يشجع المؤيد المتنمر فقط من خلال الوقوف لمشاهدة أعمال التنمر وعدم القيام بأي شيء لإيقافها.

المدافع: هو الذي يقف بجانب الضحية ويخبر البالغين عن أعمال التنمر ويحاول إيقافها.

المتفرّج: وهو الدَّخيل الذي يبتعد عندما تبدأ أعمال التنمر ولا يخبر البالغين عنها أو يحاول دعم الضحية، وبالتالي يدعم المتفرّج أعمال التنمر عن غير قصد.

في حالة الشك أن طفلك يتعرض لأعمال التنمر

قد يشكل الأمر مفاجأة لكثير من الآباء بعد معرفتهم بأن أبنائهم يتم الإساءة إليهم بالفعل منذ فترات زمنية طويلة، ويعد التحدث عن التنمر المدرسي أمرًا بالغ الصعوبة بالنسبة للأطفال، حتى مع إقامة هؤلاء الآباء لعلاقات جيدة مع أطفالهم والتي تسمح لهم بالحديث عن مشاعرهم السيئة.

وقد يخفي الأطفال تعرضهم للتنمر للأسباب التالية، من بين أسباب أخرى:

- الخوف من زيادة أعمال التنمر نتيجة لسردها والخوض فيها.
- الخوف من عدم تصديقهم وعدم أخذ كلامهم على محمل الجد.
- الخوف من أن يبدأ الأشخاص بالبحث عن أسباب حدوث أعمال التنمر من خلالهم.
- لشعور بالخجل والدونية نتيجة لتعرضهم لأعمال التنمر.

قد يُشتبه في تعرض الطفل لأعمال التنمر في الحالات التالية، من بين حالات أخرى:

تعرض الطفل لآلام المعدة غير المبررة والصداع وغيرها، وهي ما تسمى بالأعراض النفسية أو الأمراض الجسدية التي لا يمكن تفسيرها.

ذهاب الطفل إلى المدرسة في قبل الوقت المعتاد أو قدومه للمنزل بعد الوقت المعتاد، وقد يكون سبب ذلك تجنب الطفل للمتنمرين في طريقه إلى المدرسة ومنها، بحيث يسلك طريقًا مختلفًا.

إصابة الطفل بكدمات غير مبررة أو تمزق ملابسه أو تحطم أدواته المدرسية.

انخفاض مستوى الطفل الدراسي وعدم رغبته في الذهاب إلى المدرسة.

ظهور علامات الحزن والاكتئاب ومشاكل النوم على الطفل.

ينبغي على الآباء الاهتمام بالطفل في حالة اعترافه، عند سؤاله، بأنه يتعرض لأعمال التنمر أو عند خوضه في الحديث عن التنمر بطرق أخرى، فضلاً عن إخباره أن تعرضه للتنمر ليس خطأه وطمأنته، كما ينبغي عليهم الاستماع إلى الطفل بعناية وطرح بعض من الأسئلة التالية عليه بهدوء، مثل: "ما هي أسماء الذين شاركوا في أعمال التنمر؟"، "ماذا قالوا وفعلوا؟"، "هل ساعدك أي شخص؟"، "هل يعلم المعلم عن هذا؟"، "ما هو شعورك الآن؟"، علاوة على إخبار الطفل بما ينوون القيام به وكيفية إيقاف أعمال التنمر من وجهة نظرهم.

بعض إمكانيات التدخل:

اتصلي بمدرس الطالب أو مدير المدرسة واطلبي منه التنسيق لعقد اجتماع يحضره كل منهما أو كلاهما بالإضافة إلى المتنمرين ووالديهم، هذا وينبغي أن تناقشي الموضوع أولاً مع المدرس أو مدير المدرسة وربما والدي الطلاب الذين يسيئون معاملة طفلك، وخلال الاجتماع ينبغي أن تظهري الآثار السلبية لهذه المعاملة على طفلك، ولا يتوقف الأمر على هذا الحد، فاحرصي أيضًا على التواصل مع والدي المتنمرين مستقبلاً، وإذا لم يتعامل الوالدان مع هذا الأمر بجدية يمكنك وقت إذن أن تسعي إلى الحصول على دعم من المدرسين والأخصائي الاجتماعي داخل المدرسة وصولاً إلى مدير المدرسة.

أما في حال وصلت الأمور إلى أبعد من ذلك كأن تصل الإساءة إلى عنف أو تهديدات جسدية عليكِ الاتصال بالشرطة، كما ينبغي مراعاة أن المواد الازدرائية المنشورة عبر الإنترنت قد تؤدي إلى تشويه الشخصية عن طريق توجيه الاتهامات ضد المعاملة السيئة أو تدخل سلطات الرعاية الصحية إذا لم يتجاوز عمر المتنمرين ١٥ عامًا.

في حال عدم تعامل المدرسة مع هذه الأمور بشكل حازم أو لم تتوقف المعاملة السيئة نتيجة لأسباب أخرى، فإن الضحية لا يجد حلاً سوى ترك المدرسة والانتقال إلى أخرى، وقد تبنت العديد من الأسر هذا الحل الأخير على الرغم من استمرار المعاملة السيئة في بعض الأحيان في المدرسة الجديدة، ويرجى العلم إلى أن كل مدرسة تتعامل مع هذا الأمر بطريقة مختلفة ويحتمل أن تختلف وتيرة التعامل مع هذا السلوك من مدرسة إلى أخرى.

فمن المهم أيضًا أن تجدي البيئات التي يشعر فيها الطفل بالاستحسان والسعادة مستقبلاً وذلك قبل السعي إلى إيقاف هذه المعاملة، ومن أمثلة هذه البيئات ممارسة الهوايات أو اللعب في الحدائق المنزلية الخاصة بهم مع أطفال من نفس العمر، ولا يقتصر الأمر على الأشخاص فقط، فقد تعمل الحيوانات الأليفة على إكساب الطفل المتنمر المزيد من الشعور بالاهتمام والاستحسان اللازم.

جريمة التنمر في العراق

أن جريمة التنمر الإلكتروني ... تعد صورة للجريمة المستحدثة التي تتخذ التقانة الحديثة وسيلة لارتكابها، وعليه سنتطرق فقط للمواد القانونية التي بالأماكن تطويعها لمسألة المتنمر إلكترونيا من الناحية القانونية، سعت القوانين العراقية وابتداء بدستورها حماية الحقوق والحريات ومنعت كل صور وأشكال الاعتداء عليها وفرضت الجزاء القانوني على مرتكبها، وبالرجوع إلى تعريف جريمة التنمر، ترى أن المستثمر الإلكتروني يتعمد إلى إقحام نفسه في خصوصيات الصحية وانتهاك حرمة الحياة الخاصة له، وعلى الرغم من أن الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ قد كفل حرية التعبير عن الرأي بكافة الوسائل وفقا للمادة (٣٨ بفقرتيها ١و ٢) التي بينت، حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل، وحرية الصحافة والصناعة والإعلان والنشر والأعلام بما لا يتعارض مع النظام العام الآداب، في حين تناولت المادة ٤٦ ثانيا التقييدات بقولها أنه لا يمكن تقييد ممارسة أي من الحقوق والحريات الواردة في هذا الدستور أو تحديدها إلا بقانون أو بناء عليه على أن لا يمس جوهر الحقوق والحريات، واستنادا إلى مواد الدستور لا يجوز لأي شخص أن يتذرع بنصوص حرية التعبير عن الرأي والتنمر على الغير متى ما كان تمره يمثل تجاوزا صريحا على النظام العام والآداب أو عد فعله خرقا صريحا للنصوص العقابية أمثالها قانون العقوبات والنشر وغيرها)، وعلى الرغم من خلو القوانين الجزائية في العراق من النص على تجريم جريمة التنمر الإلكتروني، ألا أن هذا لا يعني إفلات الجناة من الجريمة، كون فعل التنمر الإلكتروني يتداخل مع نصوص تجريميه في قانون العقوبات العراقي وغيرها، ويلاحظ كذلك أن بإمكان المجني عليه المطالبة بالتعويض المدني بجانب الجزاء الجنائي، وعليه سنتناول النصوص التجريبية التي يمكن الاستعانة بها لمسألة المتنمر الإلكتروني وعلى النحو التالي: أولا :جريمة التنمر والتهديد: قد يعمد المتنمر الإلكتروني إلى تهديد الضحية بصرف النظر عن إذا كان التهديد قولا أو فعلا أو بالإشارة أو بأرسال رسائل نصية أو الكترونية، أو أسناد أمور خادشه للحياء أو حتى إفشائها أو ارتكاب جناية ضد نفس الضحية أو ماله أو غيره، ويستوي التهديد سواء كان مباشرا أو باستخدام وسائل التقائه الحديثة، ووفقا لقانون العقوبات العراقي المعدل رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩، تناول جريمة التهديد في الباب الثالث الفصل الثالث في المواد (٤٣٠- ٤٣٢)، إذ نصت المادة ٤٣٠/١ بقولها، يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات أو بالحبس كل من هدد آخر بارتكاب جناية ضد نفسه أو ماله أو ضد نفس أو مال غيره أو بإسناد أمور مخدشه بالشرف أو إفشائها وكان ذلك مصحوبا بطلب أو يتكلف بأمر أو الامتناع عن فعل أو مقصودا به ذلك، أما الفقرة ٢ نصت ويعاقب بالعقوبة ذاتها التهديد إذا كان التهديد في خطاب خال من أسم مرسله أو كان منسوب صدوره إلى جماعة سرية موجودة أو مزعومة. في حين أشارت المادة ٤٣١ بعقوبة الحبس كل من يهدد الآخر بارتكاب جناية ضد نفسه أو ماله أو ضد نفس أو مال غيره أو بإسناد أمور خادشه للشرف أو الاعتبار أو إفشائها بغير الحالات المبينة في المادة أعلاه. أما إذا هدد الجاني آخر بالقول، الفعل، الإشارة، كتابة أو شفاها أو بوسطة الغير في غير الحالات الواردة أعلاه، فيعاقب الجاني بالحبس أو الغرامة(١) ولمقاضاة المتنمر عن جريمته الواقعة بصورة التهديد،

يشترط أن فعل المستمر ينذر الضحية بخطر يريد إيقاعه فضلا عن إلقاء الفزع والرعب والخوف في قلبه بتوعده بإنزال خطر معين به (ماله، شخصه أو بغيره) بصرف النظر عن وسيلة الارتكاب قولا أو كتابة أو إفشاء أو نسبة أمور مخلة بالشرف، وقد يستجيب ضحية التنمر الى التهديد تحت تأثير التهديد خوفا من ضرر أو خطر يلحق بالضحية أو بشخص يهمه، ويشترط بالتهديد أن يكون جنية لما له من تأثير على إرادة المجني عليه ونفسيته، وبعكسه إذا لم يكن التهديد جدية بل هزليا أو أستطاع المتنمر(المهدد) تداركه وأصلحه فورا أو بعد برهة قصيرة فلا تقوم الجريمة، ولا عبرة في قيام المسؤولية من قيام المهدد لفعله (٢)

ثانيا: جريمة التنمر والسب والقذف: يقوم المتنمر باستخدام الهاتف والمكالمات الهاتفية أو مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها من أجل الحط من سمعة وشرف الضحية واعتبارها الاجتماعي والإساءة له عن طريق أرسال بعض الألفاظ والمفردات أو التعليقات والصور الخادشة للحياء والأخلاق فتمثل مسا بسمعة وشرف واعتبار الضحايا (٣) والحط من قدرهم بين الناس كما يمثل جريمة في قانون العقوبات العراقي، فوفقا للمادة ٤٣٣ القذف، يمثل إسناد واقعة معينة إلى الغير بإحدى طرق العلانية من شأنها لو صحت آن توجب عقاب من أسندت إليه أو احتقاره عند أهل وطنه ويعاقب من قذف غيره بالحبس وبالغرامة أو بأحدهما وإذا وقع القذف بطريق النشر في الصحف أو المطبوعات أو بإحدى طرق الأعلام الأخرى عد ذلك ظرفا مشددا". بينما عرفت المادة ٤٣٤ جريمة السب بقولها بعد سبا من رمي الغير بما يخدش شرفه أو اعتباره أو يجرح شعوره وإن لم يتضمن ذلك إسناد واقعة معينة، ويعاقب بالحبس والغرامة، وإذا وقع السب بطريق النشر في الصحف أو المطبوعات أو بإحدى طرق الأعلام الأخرى عذ ذلك ظرفا مشددا. فقيام المتنمر بجريمتي السب والقذف بطريقة العلانية كالتلفاز والصحف وغيرها يعد ظرفا مشددا كونها وسيلة تشاهد من قبل العامة، وفي قرار المحكمة استئناف بغداد الرصافة الاتحادية بصفتها التمييزية بالرقم ٩٨٩ / جزاء / ٢٠١٤ (٤) عدت فيه موقع التواصل الاجتماعي "الفيس بوك" من وسائل العلانية وأن نشر عبارات القذف عن طريقه يمثل نشرا بإحدى وسائل العلانية مما يوجب تشديد العقوبة على الجاني يقولها موقع التواصل هذا تندرج عليه القوانين التي تنظم وسائل الأعلام الأخرى (٥) إذ يعد موقع الفيس بوك متاح العامة وقد اقر القضاء العراقي في هذا القرار مبدأ مهما حين عد الفيس بوك وسيلة علانية ورغم اختلاف الآراء التي أثارها هذا القرار الا إنه يشكل حكما رادعا لمرتكبي هذا النوع من الجرائم، ولم يشرع العراق لحد الآن مسودة قانون الجرائم المعلوماتية وذلك لتعارض بعض نصوصها مع الحقوق والحريات المكفولة دستوريا، ولقد أشارت المادة ٢٢/ثالثا من المسودة بعقوبة الحبس التي لا تزيد عن سنتين وبغرامة لا تقل عن ثلاثة ملايين ولا تزيد عن خمسة ملايين أو بإحداهما كل من أستخدم أجهزة الحاسوب وشبكة المعلومات في نسبه للغير (عبارات صور – أصوات أو أية وسيلة أخرى) تنطوي على السب والقذف (٦) .

ثالثا: جريمة التنمر والسرقة العلمية: تمثل هذه الجريمة من جرائم الاعتداء على الحقوق المعنوية للمؤلفين والمبتكرين، ويمكن تعريفها بأبسط صورة بأنها إخراج المعلومات من حيازة المؤلف الأصلي أو المبتكر أو المبدع الذي يملك حق الحيازة) وإدخالها لحيازة الجاني فيدعي كذبا بأنه مؤلف الفكرة والمعلومة، كما عرفها آخرون بانها، اقتباس أعمال وعبارات الأخرين واستخدامها بدون أذن بصرف النظر سواء كان مدون أدبي أم فكري وغيرها من المعلومات في أي اختبار أكاديمي دون الإشارة إليه في قائمة المراجع، كما تعد الجريمة أحد صور الإخلال بالأمانة العلمية وانتهاك النزاهة الأكاديمية في مجال البحث العلمي وتمثل

انتهاكا صريحا لحق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية ويتم هذا الإخلال بصورتي الاقتباس والاقتطاع الكلي أو الجزئي غير المشروع .

للمؤلف(٧) تناولنا جريمة التنمر في الأوساط الأكاديمية ومن صورها كان ما يندرج تحت مفهوم جريمة السرقة العلمية ومنها حالة الاستحواذ بشكل غير صحيح على حقوق الملكية الفكرية، فقد يجبر المتنمرين الأكاديميين أهدافهم (الضحايا) على توقيع نماذج موافقة مزورة تفيد أنهم لم يقدموا أي مساهمة أو ليس لديهم حقوق في المنشورات أو براءات الاختراع التي نشأت بالفعل من عملهم كما قد يتم ذلك عن طريق الاقتطاع الكلي والجزئي المؤلفات الغير الكترونيا وبدون أذن مسبق، وفقا للمشرع العراقي، لم يعالج جريمة السرقة العلمية في قانون العقوبات العراقي بشكل واضح وكافي كما لم ينص عليها بأسلوب مباشر، أنما جاء بنص عام يجرم الاعتداء على حقوق الملكية المعنوية، في الفصل ٢٩ الباب ٣ من المادة (٤٧٦) بنصها، مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها القانون يعاقب بالغرامة كل من تعدي على حق من حقوق الملكية المعنوية للغير يحميها القانون أو اتفاقية دولية أنضم إليها العراق ويحكم بمصادرة الأشياء التي أنتجت تعديا على الحق المذكور. ما يلاحظ على نص المادة بأنها جاءت عامة شاملة لكل حالات الاعتداء على الملكية العامة ومنها جريمة السرقة العلمية، تاركا للقاضي تقدير الغرامة تبعا لمقدار الضرر الذي يصيب المجني عليه ومدى تأثر سمعته في المجتمع، كما تعد الجريمة من قبيل الجنح (٨)، كما أن النص التجريمي، جاء شاملا ليستوعب جميع حالات الاعتداء الواقعة على حق المؤلف بصرف النظر أن كان هذا الحق معترفا به وطنيا أم على مستوى الاتفاقيات الدولية المنضم إليها العراق، ويعاقب الجاني بمصادرة الأشياء الناتجة عن الاعتداء. وفي عام ١٩٧١ من قانون متخصص لحماية حق المؤلف رقم (٣) (٩) إيمانا من المشرع بحركة البحث العلمي وحماية شريحة المؤلفين والمبدعين وزيادة حالات الاعتداء عليهم، لذا دعت الحاجة لإصدار القانون، فجاء القانون بنصوص عامة توضح المقصود بالمؤلف والمصنف المحمي بموجبه، وأعترف بجميع الحقوق المعنوية والمادية للمؤلف كحق احترام المصنف ونسبته لمؤلفه، والحق في الانتفاع من المصنف بأي طريقة مشروعة يختارها، ولا يجوز لغيره الانتفاع مباشرة من هذا الحق بدون أذن سابق منه أو ممن يؤول إليه هذا الحق (١٠). أما النصوص التجريمية (١١)، فقد جرمت حالات الاعتداء على حق المؤلف (الانتحال الجزئي أو الكلي) وبصرف النظر عن الوسيلة المستعملة في ارتكاب الجريمة إذا قد تتخذ الشكل التقليدي (النقل مباشرة من المصنف)، أو بالطريقة الألية طريقة النسخ واللصق والقص وغيرها باستخدام التقنيات التكنولوجية)، أو الترجمة، أو سرقة الأسلوب العلمي للجاني (سرقة التفكير المنطقي الذي أتبعه الجاني في هندسة عمله)، وأخيرا، قيام الجاني (المؤلف) ببيع نتاجه للغير لقاء مقابل مادي من أجل نسبة أسم الغير على نتاج المؤلف (هنا تتحقق مسؤولية المؤلف والغير الجنائية(١٢) ولقد حددت المادة ٤٥ من القانون، أفعال الاعتداء على حقوق المؤلف من قبيل القرصنة المعاقب عليها بالغرامة التي لا تقل عن (٥ ملايين) ولا تزيد عن (١٠ملايين)، وتعد عقوبة أشد من العقوبة التي وردت على المادة قبل تعديل سلطة الائتلاف المنحلة رقم (٨٣) لسنة ٢٠٠٤ وأشد من عقوبة المادة (٤٧٦) من قانون العقوبات، كما وتشدد العقوبة في حالة العود إلى السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد عن عشر سنوات أو الغرامة التي لا تقل عن مئة مليون ولا تزيد عن مئتي مليون، وحسنا فعل المشرع العراقي بان شدد العقوبة في حالة العود لما يمثل العود من خطورة إجرامية ولتكون عقوبة رادعة له والحيلولة دون ارتكابها مرة أخرى، فجعل العقوبة من قبيل الجنايات بدل الجنحة وشدد مبلغ الغرامة (١٣) ، وأجاز للمحكمة بمصادرة أو تدمير النسخ والأدوات التي أنتجت حق التعدي على حق المؤلف. كما قد تطال المتنمر الكترونيا عقوبة تأديبية

تطال الباحثين حددتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية بشأن معايير ونسب الاستلال العلمي رقم (٥٨٦٨) في ٢٧/٧/٢٠١٥

التي حددت نسبة الاستلال العلمي : (١٥% ولا تزيد عن ٥% من مصدر واحد)، وبخلافه يعرض المخالف نفسه للعقوبة، فإذا كان طالب دراسات عليا سيرقن قيده الدراسي ويعاقب المشرف بعقوبة التوبيخ والمنع من التقديم للترقية لمدة سنتين ومنعه من الإشراف على طلبة الدراسات العليا أو الأبحاث العلمية للمدة المذكورة، وفقا للنصوص المعروضة .

نرى أن المستثمر الإلكتروني تنهض مسؤوليته الجنائية ويعاقب بعقوبة الحبس أو الغرامة أو السجن وحسب الظروف وفقا لقانون العقوبات وقانون حق المؤلف، كذلك نرى أن المشرع العراقي لم يكن مرفقا في معالجته لهذه الجريمة على الرغم من خطورتها وكثرتها في الوقت الحاضر وكان الأولى به تشديد العقوبة في حالة ارتكاب الجريمة من المرة الأولى، في حين لا يفلت المتنمر في الوسط الأكاديمي سواء كان طالب دراسات عليا أو مشرف من العقوبة التأديبية، وترى أن العقوبة التأديبية بجانب الجزاء الجنائي معا وسيلة ليس كافية في مكافحة ومنع الجريمة بل وسيلة لتقليلها في خضم العدد الكثير من الأبحاث العلمية ورسائل وأطروحات طلبة الدراسات العليا التي نتجت عن السرقات العلمية .

ثالثا: جريمة التنمر والتحرش الجنسي: يمثل التحرش والتمر الجنسي في الوضع الراهن مشكلة متنامية تطال الجميع بدون استثناء، لكن الأطفال والمراهقين يعثون الفئة الأكثر تأثرا بها، وإذا تركت بدون معالجة ستتفاقم وقد تصل إلى مرحلة الاعتداء الجنسي الفعلي، ويمثل التمر الجنسي شكل من أشكال التنمر يتم عن طريق التعليقات الجنسية أو أرسال صور جنسية للضحايا أو الاستيلاء على صوره وأجراء التحرير والتعديل عليها تظهر الضحية بشكل غير لائق وأرسالها إلى الغير عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو إيميله الخاص وغيرها ، وكذلك انتحال شخصية الضحية وإرسال دعوات وعلاقات جنسية، وقد تتفاقم الحالة عن طريق تهديد المتنمر لضحيته بأرسال صور مخدشه للحياء وبأوضاع مشيئة له من أجل المتاجرة به والحصول على مكاسب مادية يحصلها المتنمر من استغلال الضحية جنسيا عندما تكون الضحية مادة الإنتاج الجنسي المتمثلة بالتقاط الصور أو إعادة إنتاجها وترويجها للغير عبر الإنترنيت (١٤). ولم يعرف قانون العقوبات التحرش لكن قانون العمل العراقي رقم (٣٧) لعام ٢٠١٥ عرفه في المادة ١٠ ثالثا إذ نصت،" التحرش أي سلوك جسدي أو شفهي ذو طبيعة جنسية أو أي سلوك آخر على الجنس ويمس كرامة النساء والرجال، ويكون غير مرغوب وغير معقول ومهيأ لمن يتلقاه، ويؤدي إلى رفض أي شخص أو عدم خضوعه لهذا السلوك، صراحة أو ضمنا، لاتخاذ قرار يؤثر على وظيفته (١٥) لقد أشارت المادة ٤٠٢ من قانون العقوبات بعقوبة الحبس والغرامة أو أحداهما كل من طلب أمورا مخالفة للآداب من آخر ذكرا كان أو أنثى أو من تعرض الأنثى في محل عام بأقوال أو أفعال أو إشارات على وجه يخدش حياءها وتشدد العقوبة

في حالة عود الجاني إلى ارتكاب جريمة أخرى من نفس نوع الجريمة التي حكم من أجلها خلال سنة من تاريخ الحكم السابق. وبالإشارة إلى المادة السابقة، لم يحدد المشرع وسيلة معينة لارتكاب الجريمة وبما أن المطلق يجري على أطلاقه لذا نرى بإمكانية عد الفضاء الإلكتروني فضاء علنيا متاحا لعامة الناس، وهذا ما سار عليه القضاء العراقي بعد الفيس بوك إحدى الوسائل العلنية التي ترتكب بها الجرائم (١٦) ، كما يرى جانب من الفقه الفرنسي، أن المجال الذي يوفره الإنترنيت مجال عام لاسيما غرف الحوار ومواقع التواصل الاجتماعي (تويتر وفيس بوك)، وعليه فالمكان العام قد يكون بطبيعته أو بالتخصيص أو بالمصادفة (١٧)

رابعا: جريمة التنمر والانتحار: بعد الانتحار السبب الرئيسي الثالث للوفاة بين الشباب، ويساهم التنمر بمختلف أشكاله على الانتحار أو الشروع به، ووفقا للإحصائيات الصادرة من مركز السيطرة على الأمراض CDC التابع لوزارة الصحة والخدمات الإنسانية الأمريكية، أسفر الانتحار عن (٤٤٠٠) حالة وفاة في السنة (١٨) ، ووفقا الدراسة في بريطانيا وجدت أن ما لا يقل عن نصف حالات الانتحار بين الشباب ترتبط بالتنمر بينما الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٠ و١٤ سنة أكثر عرضة للانتحار، ووفقا للإحصاءات التي نشرتها ABC News فإن ما يقرب من ٣٠ % من الطلاب هم، أما متنمرون أو ضحايا للتنمر و (١٦٠٠٠٠ من الأطفال الضحايا يفضلون البقاء في منازلهم خوفا من التنمر(١٩) عالج قانون العقوبات العرقي المعدل التحريض والمساعدة على الانتحار استنادا للمادة ٤٠٨ ويشترط لمسألة الجاني أن يتمثل سلوكه بالتحريض أو المساعدة والنتيجة تكون أما الانتحار أو الشروع فيه والعلاقة السببية بين الفعل والنتيجة، مع توافر القصد الجرمي، ويعاقب الجاني بالسجن لمدة لا تزيد عن ٧سنوات إذا تم الانتحار أو الحبس في حالة الشروع به، وتشدد العقوبة إذا كان المنتحر لم يتم (١٨) من عمره أو كان ناقص الإدراك أو الإرادة ويعاقب الجاني بعقوبة القتل عمدا أو الشروع فيه - بحسب الأحوال - إذا كان المنتحر فاقد الإدراك أو الإرادة، غير أن المشرع الكردستاني أجرى تعديلا على تلك المادة بموجب المادة الأولى من القانون رقم

٤٢ لسنة ٢٠٠٤ وأضاف التسبب في الانتحار وعدة جريمة وفق النص المشار إليه وأصبح النص القانوني بالشكل التالي (يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات من حرض شخصا أو ساعده بأية وسيلة على الانتحار أو تسبب فيه إذا ماتم الانتحار بناء على ذلك وتكون العقوبة الحبس في حالة الشروع)، وثري بإمكانية مسألة المستثمر إذا اندفعت الضحية للانتحار عن طريق قيام المتنمر بسب شتم وإهانة الضحية أو نشر صور وفيديوهات مخلة بحياء الضحية الكترونيا والحط من قدره بين الناس وتأثر وتأزم حالته النفسية بذلك مما يدفعه إلى الانتحار، وحسنا فعل المشرع الكردستاني عندما وسع دائرة التجريم وجعل التسبب في الانتحار مناطا للمسؤولية الجنائية.

خامسا: جريمة التنمر والتمييز أو الكراهية: تعرف جرائم الكراهية أو ما تسمى الجرائم المدفوعة بباعث التحيز، بأنها مجموعة من الاعتداءات يوجهها الجاني للضحية بسبب انتماؤه (العرقي- الديني -الاثني- الجنسية التي يحملها أو ميوله الجنسية) وهذا يعني أن طائفة وعرقية وعنصرية الضحية غير مرحب بها (٢٠)، وهذه الجريمة تشير إلى الأعمال الإجرامية المدفوعة بالتحيز ضد واحدة أو أكثر من الفئات الاجتماعية المبينة أعلاه وينتج عن الجريمة حالات الاعتداء الجسدي، أو الإضرار بالممتلكات، أو التنمر، أو المضايقة، أو الإساءة اللفظية أو الإهانات أو جريمة خطابات الكراهية (تتعلق بالآراء) وغيرها. تناول الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ في المادة ٧ / أولا "يحظر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي أو يحرض أو يمهد أو يمجد أو يروج أو يبرر له كما أن المادة ١٤ من الدستور نصت على مبدأ المساواة والقضاء على التمييز بقولها ، العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي. لا يوجد قانون خاص للجريمة لكن أشار لها قانون العقوبات العراقي في باب الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي مشددا عقوبتها لخطورة آثارها الاجتماعية، ويعاب على المشرع أنه لم يجعل باعث الكراهية من الظروف العامة المشددة الواردة في المادة ١٣٥ الخاصة بالظروف المشددة العامة، وفقا للمادة ٢٠٠/ ثانيا من قانون العقوبات، التي نصت على تجريم التحبيذ والترويج ما يثير النعرات المذهبية أو الطائفية أو التحريض على النزاع بين الطوائف والأجناس او آثار شعور الكراهية والبغضاء بين سكان العراق وعقابه بالسجن الذي لا يزيد عن ٧ سنوات أو بالحبس. وسبق أن تناولنا في بحثا عن مدى تداخل التمر وجريمة التمييز، فالتمر سلوك ضار يعتمد على القوة power imbalance of والسيطرة التي تؤدي إلى إلحاق الضرر الجسدي والنفسي والجنسي بالضحية لكن قد يوجه المتنمر هذا السلوك إلى فئة بالمجتمع على أساس (الطائفة العرق الدين الميل الجنسي وغيرها) ومن شأن تنمره أن يؤدي إلى التحريض بين الطوائف والأجناس أو حتى أثارة الشعور بالكراهية عن طريق التعليقات أو الصور أو الإعلانات أو الفيديوهات وغيرها وعندها تبقى المسألة متروكة للقاضي فيقدر الجزاء القانوني حسب ظروف القضية من ناحية أخرى، يعصف العالم أجمع في الوقت الراهن، فيروس كورونا المستجد المسبب لمرض كوفيد ١٩، الذي صنفته منظمة الصحة العالمية بالوباء" في

١١/٣/٢٠٢٠ (٢١) ، الذي انتشر في مدينة ووهان الصينية منذ منتصف شهر ديسمبر ٢٠١٩ ومنها أنتشر كالنار في الهشيم في دول العالم أجمع وبشكل أفقي بدون تمييز بين دولة متقدمة أو نامية عابرا القارات ومجتازا جميع الحدود الجغرافية، ومع انتشار رفعة الفايروس، فجر معها عنصرية تجاه الأشخاص الصينين وذوي الملامح الآسيوية، وتمثلت هذه الإساءات بالتعليقات المسيئة كقولهم

" أنت كورونا" وكذلك عزلهم اجتماعيا وحتى الاعتداء الجسدي مع العلم أغلب هؤلاء الضحايا سليمين لذا يخلق لدى الضحية نوع من الرهاب النفسي، قد يندفع أغلب المتنمرين في تذمرهم أما الأسباب عنصرية أو الخوف من المرض الذي يدفع الإنسان في لحظة آنيه للقيام بتصرف معين يترجم بصورة التنمر، لذا نشأ

مصطلح جديد تحت عنوان الكورونوفوبيا "، ابتدعه البعض لتجسيد حالة الخوف، من كل ذوي الملامح الأسيوية، والتي تصل إلى حد العنصرية، في خلط واضح بين المكان الذي أنتشر منه فيروس كورونا المستجد وهو الصين، وكل من هو صيني، أو يحمل ملامح آسيوية، رغم فساد الربط والاستنتاج وعدم منطقتيها [٢٢][٢٢] ، وظهرت حالات متعددة من التنمر تجاه الجنسية الآسيوية في دول العالم تمثلت بالإساءة منها التعليقات المسيئة والعزل الاجتماعي وحتى الاعتداء الجسدي منها لطالب صيني في لبنان وفلسطين وبريطانيا وغيرها، بينما قام طالب صيني في إيطاليا بكتابة عبارة على صدره تقول أنا لست كورونا" فقام الناس باحتضانه على الرغم من كثرة نسبة الوفيات والإصابات الإيجابية بالمرض في إيطاليا، ولعل الفرق يكمن في مستوى الثقافة وطريقة التعبير عنها في وقت الأزمات والوعي الذي يتحلى به المجتمع والضعف والجهل في مستوى المعلومات عن هذا المرض، ودوليا، نعت رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب في تغريده له على موقع تويتر فيروس كورونا المستجد د الفيروس الصيني ، وعلى اثرها عبرت الحكومة الصينة عن استيائها من ذلك (٢٣)[٢٣].

سادسا: أنظمة انضباطية: تتنوع الأنظمة والتعليمات التي تضبط سلوكيات الطلبة في مرحلة التعليم، وتتضمن هذه الأنظمة مجموعة من العقوبات الانضباطية التي تواجه سلوكيات التنمر للطلبة وحسب المرحلة التي هم فيها، إذ أشارت تعليمات الضباط الطلبة في مؤسسات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقي رقم ١٦٠ السنة ٢٠٠٧ ، إلى مجموعة من العقوبات الانضباطية منها عقوبة الفصل المؤقت لمدة سنة دراسية إذا استعمل الطالب العنف مع زملائه وفرض عقوبة التنبيه وفقا للمادة ٢/ثانيا في حالة الإساءة بعلاقته مع زملائه او تجاوزه بالقول على أحدهم، بينما أشار نظام المدارس الثانوية رقم (٢) لسنة ١٩٧٧ لمعالجة حالات الإساءة بين الطلبة وهذه المعالجات تتنوع وفقا للمادة ٤٣ ما بين (النصح والإرشاد الفردي - استدعاء ولي أمر الطالب والمداولة معه بقصد التعاون في إرشاده- الإنذار التوبيخ - إحالة الطلبة إلى وحدات أو مراكز الإرشاد النفسي والتربوي أو على العيادات النفسية حيثما وجدت أو النقل المدرسة أخرى)

---

[٢٢] مقالة نشرت على موقع بي بي سي العربية تحت عنوان (هل فجر فيروس كورونا عنصرية تجاه ذوي الملامح الآسيوية) بتاريخ ٣/٣/٢٠٢٠

[٢٣] مقالة نشرت تحت عنوان، غضب واستياء في بكين بعد وصف ترامب وباء كورونا - الفيروس الصيني"، في موقع جريدة الشرق الدوحة في ١٧/٣/٢٠٢٠ ،